حقول الألغام في جبال القصرين مأساة إنسانية تتطلب استراتيجية وطنية عاجلة

غفران حمداني

الإشكالية

كان جبل الشعانبي، خلال السنوات الماضية، من أبرز بؤر المواجهة مع الجماعات المسلحة في تونس، غير أن الألغام الأرضية المزروعة في جبال القصرين ومناطق أخرى لا تزال تُشكّل تهديدًا دائمًا لحياة المدنيين، لا سيما النساء، الأطفال، والرعاة. ويعكس هذا الوضع محدودية قدرة الدولة على الاستجابة لآثار النزاع المسلح بشكل شامل ومستدام، في ظل غياب سياسة عمومية واضحة تضمن الحماية الفعلية للحق في الحياة والكرامة الإنسانية. كما أنّ ضعف تفعيل برامج جبر الضرر وتعويض الضحايا، خاصة من المدنيين، يُسلّط الضوء على الحاجة إلى مراجعة جذرية للإطار القانوني والمؤسسي القائم، بما يضمن الإنصاف وعدم التمييز

التوصيات الرئيسية

تستند هذه الورقة إلى ضرورة اعتماد مجموعة من الإجراءات الاستراتيجية والعملية التي تهدف إلى معالجة الإشكالية بشكل شامل ومستدام، وتشمل أبرزها
إصدار قانون خاص لتعويض المدنيين ضحايا الألغام، يكرّس مبدأ الإنصاف وجبر الضرر دون تمييز، ويدمجهم ضمن منظومة الحماية الاجتماعية

- إنشاء هيئة وطنية مستقلة تُعنى بملف الألغام، تضطلع بمهام التنسيق بين المتدخلين، وتُصدر تقارير دورية حول التقدم المحرز.
- تضمين مادة السلامة من الألغام في المناهج المدرسية بالمناطق الريفية، مع تكوين المدرسين على طرق التوعية الوقائية.
- تكوين فرق محلية من الشباب والنساء للقيام بحملات التوعية المجتمعية، مع دعمهم بالوسائل اللوجستية والتقنية.
- تخصيص اعتمادات مالية في ميزانية الدولة لتمويل عمليات إزالة الألغام، برامج التوعية، والرعاية النفسية والطبية للضحايا .
- إحداث سجل وطني موحد لضحايا الألغام لتوثيق الحالات ومتابعتها وضمان العدالة في التغطية والخدمات.

1.مقدمة

تبحث هذه الورقة للسياسات العامة في مدى استجابة الدولة التونسية لمخاطر وأضرار الألغام المزروعة في جبال القصرين ومدى سعيها لوضع استراتيجية وطنية واضحة وشاملة للتعامل مع هذه الكارثة. ففي أعالي جبال القصرين على الحدود الغربية لتونس، لا تزال الألغام الأرضية المزروعة منذ أكثر من عقد تمثل خطرًا دائمًا يهدد حياة السكان المحليين من رعاة، فلاحين وجامعي الحطب والأعشاب الطبية. هذه الألغام تم زرعها في إطار المواجهات الأمنية مع الجماعات المسلحة في مناطق مثل الشعانبي، والسلوم وسمامة. وبينما خفت حدة العمليات العسكرية، ظل إرث هذه المواجهات حاضرًا في شكل ألغام قاتلة، تفتك بالرعاة، النساء، والأطفال، وتحوّل المناطق الريفية إلى حقول موت كامنة.

هذه الأزمة لها تأثيرات متعددة مثل

البعد الإنساني والاجتماعي:

تسببت الألغام في عشرات الحالات من بتر الأطراف، الإعاقات الدائمة، والاضطرابات النفسية الناتجة عن الصدمة[1]. كما تُظهر شهادات العديد من الضحايا أن الإصابات الحاصلة لا تقتصر فقط على فقدان أطراف أو تشوهات جسدية، بل تمتد إلى تداعيات نفسية واجتماعية قاسية[2]. فالضحية غالبًا ما تفقد مصدر رزقها، وتجد نفسها وأسرتها في وضع اقتصادي متدهور وخانق، دون أية آلية واضحة للتعويض أو المرافقة الاجتماعية أو النفسية. كما أن صدمة الإصابة لا تُمحى بسهولة، إذ ترافقها مشاعر العجز، الذنب، والعزلة عن المجتمع. الأطفال الذين فقدوا آباءهم أو أصيبوا هم أنفسهم، يُحرمون من حقهم في التعليم، إما بسبب الإعاقة أو لضيق ذات اليد، ويُجبرون في حالات كثيرة على العمل المبكر لإعالة أسرهم، ما يُكرّس دورة الفقر بين الأجيال. النساء أيضًا من أكثر الفئات الضعيفة تضررًا[3]، إذ يتحملن عبء الأسرة في غياب الزوج، أو يكنّ هن أنفسهن ضحايا مباشرة للألغام أثناء القيام بأعمال الجمع والرعي[4]. وغالبًا ما تُواجه النساء المصابات بنوع مزدوج من التهميش: تهميش بسبب الإعاقة، وآخر بسبب الأدوار النمطية المرتبطة بجنسهن، مما يقلل من فرصهن في العلاج أو التشغيل أو الإدماج. تخلق هذه الظروف القاسية بيئة من التهميش المستمر، وتُعمّق الفجوة بين المركز والمناطق الداخلية. إذ يشعر السكان هناك بأنهم مواطنون من درجة ثانية، لا يُحسب لحقوقهم حساب، ولا تحظى معاناتهم بالاهتمام الكافي من قبل الدولة أو وسائل الإعلام أو الرأي العام. ويعزز ذلك الشعور بالظلم وفقدان الثقة في الدولة ومؤسساتها، مما يفتح المجال أمام حالة من الاحتقان الاجتماعي، والإحساس بالخذلان الجماعي.

---

[1] جيهان نصري، "ضحايا الألغام من المدنيين·ات بالقصرين: معاناة متواصلة في ظل تخاذل الدولة"، إنكفاضة، 10 ماي 2024.

[2] يرتبط التهميش المزدوج الذي تعاني منه النساء المصابات في مناطق النزاع أو الكوارث، بمفهوم" التقاطع بين النوع الاجتماعي وهو إطار تحليلي في أدبيات حقوق الإنسان يُظهر كيف أن الفئات الهشة، كالنساء ذوات الإعاقة، غالبًا ما يواجهن أشكالًا مركّبة من التمييز، تتجاوز مجرّد كونهن نساء أو ذوات إعاقة، لتشمل العوائق المجتمعية والإدارية والاقتصادية التي تحدّ من قدرتهن على الوصول إلى الخدمات الأساسية، كالرعاية الصحية، أو برامج التأهيل، أو سوق الشغل. في السياق التونسي، تظلّ هذه الفئة مغيبة بشكل كبير عن السياسات العمومية، ما يزيد من هشاشتها ويقوّض مبدأ الإنصاف في الحماية والتمكين.

[3] "الألغام تفتك بالمدنيين في جبال تونس رغم انحسار الإرهاب"، العرب، 14 اوت 2023.

[4] وثائقي "حياة فوق الألغام .. ألغام جبل الشعانبي تحول حياة مئات التونسيين إلى جحيم" | عين المكان، التلفزيون العربي، 14 ماي 2023.

البعد التنموي:

الألغام تحرم هذه المناطق من فرص الاستثمار الفلاحي والسياحي، وتزيد من تهميشها مقارنة بالمركز.

البعد البيئي: تُخلّف الألغام الأرضية آثارًا بيئية خطيرة، إذ تؤدي إلى تدمير الغطاء النباتي وتعطيل التوازن البيئي في مناطق جبلية تُعد من أغنى النظم الإيكولوجية في تونس. تمنع الألغام الرعاة والفلاحين من النفاذ إلى أراضيهم، ما يؤدي إلى تفشي النمو العشوائي للنباتات القابلة للاشتعال وزيادة خطر الحرائق. كما يحدّ وجود الألغام من عمليات التشجير والمحافظة على التنوع البيولوجي، ويحول دون تنفيذ مشاريع تنموية مستدامة.

البعد القانوني:

لا توجد نصوص قانونية واضحة تضمن حقوق الضحايا المدنيين، ولا آليات قضائية فعالة لجبر الضرر. هذه المعضلة لم تعد فقط أزمة أمنية، بل أصبحت مأساة إنسانية وحقوقية واقتصادية، وسط غياب إطار وطني متكامل لإزالة الألغام، وتعويض المتضررين، ووقاية المدنيين من المخاطر.

الجهات المستهدفة بهذه الورقة: رئاسة الحكومة، وزارات الدفاع، الصحة، الشؤون الاجتماعية، التربية، الداخلية، ومجلس نواب الشعب.

2.طرح الإشكالية

منذ سنة 2013، تحوّلت جبال الشعانبي، السلوم، المغيلة، وسمامة إلى مناطق مواجهات بين قوات الأمن والجيش التونسي من جهة، ومجموعات إرهابية مسلحة من جهة أخرى. ولصدّ تقدم القوات الأمنية، عمدت هذه الجماعات إلى زرع ألغام تقليدية الصنع المسالك الجبلية والغابات. ورغم أن المناطق صُنفت كمناطق عسكرية مغلقة، فإن السكان المحليين، مدفوعين بالفقر والحاجة، يواصلون دخولها يوميًا. الأهالي في هذه الجهات يعتمدون على الرعي وجمع الحطب والأعشاب الطبية، وهي موارد رزق طبيعية تتوفر فقط في هذه المناطق الوعرة. وهكذا يجد المواطن نفسه بين مطرقة الفقر وسندان الألغام، في معادلة قاتلة لا يمكن تجاهلها[5].

وقد سجلت المنظمات الحقوقية والصحف المحلية وقوع عشرات الضحايا خلال العقد الأخير، من بينهم نساء وأطفال. وغالبًا ما يتم تجاهل هذه الحوادث في الإعلام، أو يُنظر إليها كأحداث عرضية لا تستوجب الاهتمام الجدي. وقع تسجيل 279 ضحية بين قتلى ومصابين من المدنيين والعسكر في تونس وذلك منذ سنة 2000 الى سنة 2022، حسب تقرير مرصد الألغام الأرضية الدولي[6]، وتشمل هذه الانفجارات ألغام موروثة عن مخلفات الحرب.[7]

---

[5] **هدى الطرابلسي**،" الألغام في تونس... مخلفات الإرهاب المنكسر تستمر في أذية المدنيين"، *اندبندنت عربية*، 19 اوت 2023.

[6] المرصد الدولي للألغام والذخائر العنقودية. تونس: ملخص وطني. تقرير المرصد، 2023.

[7] تعود بعض الألغام المزروعة في تونس إلى الحقبة الاستعمارية، تحديدًا خلال الحرب العالمية الثانية، عندما كانت البلاد مسرحًا لمعارك بين قوات المحور والحلفاء. خلال هذه الفترة، قامت القوات الألمانية والإيطالية بزرع أعداد كبيرة من الألغام في المناطق الجبلية والحدودية، خاصة في الجنوب والغرب التونسي، بهدف إبطاء تقدم قوات الحلفاء. على الرغم من مرور عقود على انتهاء الحرب، لا تزال العديد من هذه الألغام غير مفككة، مما يشكل خطرًا دائمًا على السكان المحليين. وفقًا لتقارير، تقوم القوات المسلحة التونسية بإزالة ما بين 200 و300 لغم سنويًا، مما يعكس حجم التحدي المستمر في تطهير الأراضي من هذه المخلفات القاتلة.

أمام هذا الواقع القاسي، يصبح من الضروري الانتقال من توصيف المعاناة إلى مقاربة حقوقية أعمق، تضع في صميمها الحق في الحياة باعتباره القيمة الأساسية الذي تُهدّده الألغام في صمت.

الألغام والحق في الحياة: تهديد صامت وممنهج لجوهر الكرامة الإنسانية

يُعتبر الحق في الحياة أحد الحقوق الأساسية غير القابلة للتقييد أو الانتقاص، وهو يشكّل الركيزة التي تقوم عليها منظومة حقوق الإنسان بكاملها. وقد كرّسته الصكوك الدولية الأساسية، وفي مقدمتها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي تنص مادته السادسة صراحةً على أن "لكل إنسان الحق في الحياة، وهو حق ملازم لكل شخص، وعلى القانون أن يحمي هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا". وقد صادقت الجمهورية التونسية على هذا العهد، مما يجعل احترام هذا الحق والتزامها به واجبا قانونيا وأخلاقيا لا يقبل التأويل أو التراخي.

في هذا الإطار، تمثل أزمة الألغام في المناطق الجبلية لتونس، ولا سيما في ولايات القصرين، اختبارا حقيقيا لقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه هذا الحق. إذ أنّ استمرار تواجد الألغام الأرضية في تلك المناطق، والتي زُرعت أساسا خلال العمليات الأمنية ضد الجماعات المسلحة، يُنتج تهديدا مباشرا ومستمرا لحياة المدنيين، بما يتنافى مع مبدأ الحماية الوقائية الذي يُفترض أن تضطلع به السلطات العمومية .

إنّ التأخير في إزالة الألغام وغياب استراتيجية وطنية شاملة للتعامل مع هذا التهديد لا يمكن اعتباره مجرد قصور إداري، بل يُعدّ إخلالا صريحا بمسؤوليات الدولة في صون الحق في الحياة. فالألغام ليست مجرد أدوات تفجير كامنة، بل أدوات انتهاك دائم للحق في الأمن والسلامة الجسدية، والعيش بكرامة دون خوف أو تهديد.

الحق في الحياة، كما تؤكده الأدبيات الحقوقية المعاصرة، لا يُفهم على أنه نجاة من القتل فقط، بل يتضمن أيضًا ضمان ظروف معيشية تحترم الكرامة الإنسانية. ومن هذا المنطلق، فإنّ التعامل مع سقوط ضحايا الألغام باعتباره حدثًا "هامشيا" أو ذا "أثر محدود" على اعتبار أن أعداد الضحايا قليلة، يعكس انحرافا خطيرا في الوعي الحقوقي للدولة، ويمثل تنصّلًا ضمنيا من التزاماتها القانونية.

إن اختزال حياة الأفراد في مجرّد أرقام في التقارير الإدارية أو التغطيات الإعلامية يُفرغ الحق في الحياة من محتواه، ويحوّله إلى مجرد إحصائية، بدلا من أن يكون جوهر السياسة العمومية. ومن غير المقبول، في دولة تحترم حقوق الإنسان، أن تُستحضر قيمة الحياة فقط بعد سقوط الضحايا، أو أن تُربط جدية التحرك بعدد القتلى، وهو ما يُظهر أزمة حقيقية في أولويات الحوكمة الحقوقية.

وبناء على ذلك، فإنّ العدالة الإنمائية والاجتماعية تبدأ من الاعتراف بأن كلّ ضحية لغم هي خسارة لا تُعوّض، وأن التهاون مع هذا التهديد هو ضرب من التواطؤ الصامت. وعليه، فإن وضع استراتيجية وطنية شاملة تنطلق من تحصين الحق في الحياة باعتباره قاعدة ناظمة للسياسات العامة، ليس ترفا.

3.الوضع الراهن والتحديات المؤسسية

على الرغم من تعهدات الدولة التونسية والتزاماتها الدولية[8]، لا تزال جهود مكافحة الألغام في البلاد متعثرة، تعكسها عدة تحديات مؤسسية وهيكلية.

أولًا، يبرز غياب التنسيق بين الوزارات المعنية، مثل الدفاع، الداخلية، الشؤون الاجتماعية، الصحة، والتربية، حيث تعمل كل جهة وفق منطق قطاعي منفصل، مما يعطل بلورة خطة وطنية متكاملة. كما تعاني عمليات المسح ونزع الألغام من ضعف في التغطية، نتيجة غياب خرائط دقيقة، ونقص في الموارد البشرية والتقنية.

ثانيًا، لا توجد حملات توعية منهجية في المناطق المعنية، لا في الفضاءات المدرسية ولا في المساحات المجتمعية وهو ما يترك المدنيين، خاصة الأطفال والنساء، عرضة للخطر دون أدوات وقاية.

ثالثًا، تعاني مؤسسة" فداء"، المعنية بتعويض ضحايا العمليات الإرهابية، من إقصاء واضح للمدنيين، حيث يقتصر نطاق تدخلها على العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي. رغم تكرار الوعود السياسية بتنقيح الإطار القانوني لتشمل المدنيين المتضررين من الألغام، لم يتم اتخاذ أي خطوة فعلية لتوسيع نطاق المؤسسة، مما يخلق حالة من التمييز المؤسسي الواضح ويقوض مبدأ المساواة أمام القانون.

رابعًا، لا يوجد إلى اليوم قانون خاص ينظم التعويضات المدنية أو يوفر آليات واضحة لجبر الضرر وإعادة الإدماج، وهو ما يترك الضحايا امام بيروقراطية وتهميش متعمد. إضافة الى أن التمويل المخصص لجهود مكافحة الألغام لا يتمتع بالاستمرارية بل يعتمد غالبًا على مساعدات ظرفية من شركاء دوليين، مما يعرض البرامج القائمة للتوقف في أي لحظة.

خامسًا، ورغم مصادقة تونس منذ سنة 1999 على "اتفاقية أوتاوا "[9] لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها"، إلا أن تطبيق بنود الاتفاقية، وخاصة المتعلقة بالتطهير، المساعدة على التوعية، وتعويض الضحايا، يظل دون المستوى المطلوب. وقد نصّت المادة السادسة من الاتفاقية على ضرورة تقديم الدول الأطراف الدعم المناسب للضحايا، وهو ما لا يزال غائبًا في السياسات الوطنية الحالية.

---

[8] رغم إعلان تونس في مارس 2009 عن **استكمال تطهير جميع المناطق المعروفة الملوثة بالألغام**، إلا أن تقاريرا رسمية لاحقة، مثل تقرير سنة 2022 المقدم بموجب اتفاقية أوتاوا، **اعترفت بوجود مناطق يُشتبه في تلوثها في الجنوب (مارث، مطماطة، الحامة)، وفي الشمال الغربي (القصرين، الكاف، جندوبة)**، دون أن تُقدَّم خطة وطنية لتحديد أو معالجة هذا التلوث المتبقي. كذلك، رغم مصادقة تونس على **اتفاقية حظر الألغام (أوتاوا)** منذ سنة 1999، إلا أنها **لم تُبلِّغ بعدُ الدولَ الأطراف بوجود تلوث ناجم عن الألغام أو العبوات الناسفة البدائية الصنع**، رغم تسجيل عشرات الحوادث والضحايا في ولايات القصرين والكاف وجندوبة منذ سنة 2013، وفق ما وثّقه *مرصد الألغام الدولي (Landmine Monitor 2023)*

[9] اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، المعروفة باسم" اتفاقية أوتاوا"تم اعتمادها في ديسمبر 1997 ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1999. تُعدّ هذه الاتفاقية إحدى الركائز الأساسية في القانون الإنساني الدولي، إذ تلزم الدول الأطراف بحظر شامل لاستخدام الألغام المضادة للأفراد، وتدمير مخزونها، وتطهير المناطق الملوثة بها، فضلاً عن تقديم المساعدة للضحايا .وقد انضمت تونس إلى الاتفاقية في 1999، ما يعني التزامها القانوني بإزالة الألغام من أراضيها، وضمان عدم استخدامها مستقبلاً، واتخاذ إجراءات عملية لحماية السكان المدنيين، لا سيما في المناطق المتضررة. غير أن التنفيذ الفعلي لهذا الالتزام لا يزال يعاني من بطء ونقص في الموارد والآليات، خاصة في المناطق الجبلية

شهادات حية من الضحايا

قصص الضحايا في المناطق الجبلية لا تُعد ولا تُحصى، وهي كلها تحمل مشتركًا واحدًا: الألم الممتد والمعاناة المتعددة الأوجه. فإلى جانب الصدمة الجسدية الناتجة عن الإصابة، والتي قد تتراوح بين بتر الأطراف[10]، الشلل، أو التشوهات البالغة، يواجه الضحايا آثارًا نفسية طويلة الأمد، أبرزها القلق، الاكتئاب، الشعور بالعجز، وفقدان الأمل.

عدد من الناجين تحدّثوا عن غياب خدمات التأهيل الجسدي والنفسي، ما يجعل من مرحلة ما بعد الإصابة مسارًا مليئًا بالتحديات. هناك الكثير ممن يعانون من فقدان القدرة على العمل، ويُجبرون على الانقطاع القسري عن أنشطتهم الاقتصادية اليومية، دون وجود برامج تأهيل أو إدماج مهني فعالة.

العديد من الشهادات أشارت أيضًا إلى الإهمال في المستشفيات العمومية، سواء من حيث بطء التفاعل، نقص التجهيزات، أو غياب الكوادر المختصة. كما أن تأخر وصول سيارات الإسعاف في المناطق النائية كثيرًا ما يؤدي إلى تفاقم الإصابات أو حتى الوفاة، بسبب بعد المستشفيات، أو عدم توفر مسالك صحية مُؤمنة وآمنة.

"-لحظة الانفجار، ظننتُ أنني الوحيدة التي أُصيبت، وعندما أفقتُ من صدمة الحادثة وجدت جارتي مبتورة السّاق. حملتها بنفسي على ظهري ونزلت بها نحو التجمع السكّاني بدوار الرحايمية على سفح الجبل لانتظار سيارات الإسعاف"[11]...

نجمة، إحدى الناجيات من حادث انفجار لغم أرضي بمرتفعات القصرين. وتضيف نجمة :

-"لم أتحصل على تعويضات من الدولة إلى غاية اليوم سوى تمكيني من مبلغ قدره 500 دينار يوم الحادثة بالمستشفى الجهوي بالقصرين"[12].

-"وحتى بعد وفاتها لم تبالِ السلطات بوضع أطفال شقيقتي، وتم الاكتفاء بتقديم بعض المساعدات الغذائية، ومبلغ ألف دينار في اليومين الأولين للحادثة، مع حضور قوات الجيش يوم الحادثة حصراً، ثم طويت الصفحة، حتى محافظ المدينة يتجاهلنا تماماً، ولا يكترث أبداً لمعاناة أبناء هذه القرية. ولكننا حقاً تعبنا، وأنهكنا فقد أحبائنا في كل مرة، وبتر أطرافهم الذي يتحول إلى مشكلة صحية ونفسية كبيرة. خديجة ليست الوحيدة التي اضطرت للعودة إلى الجبل بساق واحدة، وأمثالها كثر ممن دفعهم الفقر وتجاهل الدولة إلى الدوس على أوجاعهم، لملاحقة قوتهم اليومي، حتى بساق واحدة أو يد واحدة وحتى بعين واحدة. نحن أبناء الجبال ولدنا ونشأنا فيها ونحبها جداً، وهي مورد رزقنا الوحيد، ولكنها تتحول منذ سنوات إلى مقبرة تبتلعنا تباعاً، من دون أن تشعر أي جهة بما يلمّ بنا، وما نقاسيه من أهوال. ومن سيهتم لأمرنا؟ فنحن نصف أحياء، الفقر ينهشنا من كل صوب فلا طرقات مهيأة، ولا مدارس قريبة، ولا مياه صالحة للشرب، نحن منسيون تماما"[13]

شقيق الضحية خديجة يروي رحلة أخته الشاقة مع الفقر، الذي دفعها لتبحث عن قوتها بين الألغام في الجبال حتى الموت.

هذه الشهادات تُجسد الواقع الصعب الذي يعيشه سكان المناطق الملوثة بالألغام، وتُبرز الحاجة العاجلة إلى مقاربة إنسانية شاملة تُعطي لهؤلاء صوتًا وحقًا في العناية والتعويض وإعادة الاندماج، بدلًا من تركهم فرائس للصدمة والنسيان.

---

[10] **فاطمة بدري**، "من يعوض ضحايا الألغام في تونس؟"، درج، 30 أكتوبر 2023.

[11] جيهان نصري، "ضحايا الألغام من المدنيين-ات بالقصرين: معاناة متواصلة في ظل تخاذل الدولة"، إنكفاضة، 10 ماي 2024.

[12] نفس المصدر.

[13] **هسبريس**، " الألغام تفتك بمزارعين ورعاة في جبال تونس"، هسبريس، 15 جويلية 2024.

4.الأهداف المتوسطة المدى

إن التحديات المتعددة المرتبطة بمشكلة الألغام في المناطق الجبلية لا يمكن معالجتها عبر حلول ظرفية أو تدخلات معزولة. بل تقتضي مقاربة مرحلية واضحة الأهداف، قابلة للتنفيذ ضمن مدى زمني معقول، على أن تشكل هذه المرحلة أرضية متينة للانتقال لاحقًا نحو الحلول الجذرية والدائمة. وفي هذا الإطار، يمكن تحديد أربعة أهداف رئيسية للمدى المتوسط (خلال سنتين إلى ثلاث سنوات)

-*إطلاق خطة وطنية شاملة لإزالة الألغام* : يتعين على الدولة التونسية وضع خطة وطنية واضحة وممأسسة لنزع الألغام، تستند إلى خريطة محدثة للمناطق الملوثة، وتُنفذ وفق رزنامة زمنية دقيقة وأولويات واضحة تراعي كثافة السكان والمخاطر المحدقة. يجب أن تتم صياغة هذه الخطة عبر تنسيق مشترك بين وزارات الدفاع والداخلية والتجهيز والشؤون الاجتماعية، مع إشراك المجتمع المدني وخبراء دوليين، على أن تُنشر الوثيقة النهائية للعموم ضمانًا للشفافية والمساءلة.

-*تعزيز برامج الوقاية والتوعية المجتمعية* : الوقاية من مخاطر الألغام لا تقل أهمية عن جهود الإزالة. لذلك، من الضروري تصميم وتنفيذ برامج توعوية موجهة بصفة خاصة للشرائح الأكثر عرضة (الأطفال، الرعاة، النساء).

-*توفير إطار قانوني واضح لتعويض الضحايا المدنيين* :من أكبر الثغرات الراهنة غياب قانون خاص ينظم جبر ضرر المدنيين المتضررين من الألغام، وهو ما يخلق فراغًا قانونيًا يؤدي إلى التمييز وعدم الإنصاف .

-*تأمين تمويل مستقر ومستدام للجهود الوطنية* : تعتمد تونس حاليًا بدرجة كبيرة على هبات ومساعدات ظرفية من شركاء دوليين، ما يجعل جهود مكافحة الألغام عرضة للتوقف في حال انقطاع هذا التمويل. لذلك، لا بد من تخصيص بند قار في ميزانية الدولة لتمويل برامج نزع الألغام والتوعية والرعاية من خلال إحداث صندوق وطني متعدد المصادر (حكومي، مانحين، شركات خاصة) يضمن استمرارية التمويل وتوزيعه حسب أولويات الخطة الوطنية.

من هذا المنظور، تصبح الألغام أكثر من مجرد خطر أمني، بل رمز للفشل التنموي والتفاوت المجالي وانعدام العدالة الاجتماعية. ومواجهتها لا تكون فقط بنزعها من الأرض، بل أيضًا بمحو آثارها من حياة الناس، عبر سياسات شاملة تُعيد الاعتبار للضحايا، وتُعالج الأسباب العميقة للهشاشة والإقصاء.

5.التحليل الاستراتيجي

رغم مرور أكثر من عقد على بداية زراعة الألغام في المناطق الجبلية، ما تزال تونس عاجزة عن تبنّي استراتيجية ناجعة لمعالجة هذا الملف، وهو ما يتجلى في استمرار سقوط الضحايا - نذكر منها الشاب الذي توفي مؤخرا واصابة اخر يوم الجمعة 4 افريل2025 بجبل السلوم من ولاية القصرين- وغياب رؤية مؤسساتية متكاملة، وركود تشريعي متواصل[14]. هذا القصور لا يمكن فهمه فقط كخلل إداري أو نقص موارد، بل كفشل ممنهج في احترام الالتزامات الدستورية والدولية، وفي مقدمتها حماية الحق في الحياة والكرامة الإنسانية.

[14] رغم وجود مؤسسة" فداء " وهي هيكل عمومي أحدث بموجب القانون عدد 26 لسنة 2015، وتُعنى بجبر ضرر العسكريين وأعوان قوات الأمن الداخلي الذين تعرضوا لإصابات خلال عمليات إرهابية أو في إطار مهامهم. ورغم أهمية دورها، إلا أن نطاق تدخلها يظل محدودًا، إذ يُستثنى منه المدنيون المتضررون من الألغام، ما يطرح إشكالًا قانونيًا وأخلاقيًا يتعلق بمبدأ المساواة في التعويض وجبر الضرر دون تمييز

المقاربة الحالية - إخفاقات متعددة الأبعاد:

يكشف تحليل الواقع عن أربع إشكاليات رئيسية تعيق التصدي الفعال لمخاطر الألغام وهي :

-*ضعف البنية التشريعية والتنظيمية:* لا توجد في تونس حتى اليوم منظومة قانونية واضحة تعترف بالضحايا المدنيين للألغام وتكفل لهم حق التعويض والرعاية. كما أن النصوص الحالية، مثل مرسوم "فداء"، لا تشمل هذه الفئة رغم التعديلات الأخيرة التي بقيت مقتصرة على ضحايا الأعمال الإرهابية. هذا الفراغ القانوني يكرّس التمييز ويزيد من هشاشة الضحايا.

-*القصور المؤسسي وضعف التنسيق:* تُعالج المسألة حاليًا بمنطق القطاعية، حيث تتدخل عدة وزارات بشكل متوازٍ دون إطار تنسيقي موحد أو قيادة مركزية، ما يضعف الفعالية ويؤدي إلى تبديد الموارد دون نتائج ملموسة.

-*هشاشة التمويل*: تعتمد جهود إزالة الألغام والتوعية على تمويلات ظرفية وهبات خارجية، ما يجعلها معرضة للتوقف أو التقلص، في ظل غياب تمويل ثابت ضمن ميزانية الدولة يعكس ضعف الالتزام السياسي تجاه الأزمة.

-*تهميش الفئات المستضعفة وضعف الوقاية:* النساء، الأطفال، والرعاة هم الأكثر تعرضًا للخطر، ومع ذلك تغيب عنهم أدوات الحماية والتوعية الأساسية، كما تبقى الاستجابة الطبية والنفسية بطيئة ومحدودة، مما يزيد من حجم المعاناة..

استخلاصات من التجارب الدولية الناجحة

الخبرات المقارنة من دول مثل كمبوديا، البوسنة، ولبنان، أظهرت أن هناك أربع ركائز أساسية لتحقيق التقدّم في هذا المجال:

المأسسة القانونية والتنفيذية : من خلال إنشاء هيئات وطنية مستقلة تعمل على وضع السياسات وتنسيق التدخلات ميدانيا، ضمن إطار قانوني واضح ومُلزم.

إشراك المجتمع المحلي: إذ تلعب مكونات المجتمع المدني دورا محورًا في التوعية، رصد الحوادث، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا، كما تُساهم في بناء الثقة مع السكان المحليين.

استدامة التمويل والتخطيط بعيد المدى: عبر تخصيص اعتمادات سنوية قارة ضمن الميزانية العمومية، وتطوير شراكات استراتيجية مع المانحين الدوليين، تكون مبنية على تعاقدات واضحة وقابلة للتقييم.

الدمج الحقوقي والاجتماعي للضحايا : لا يكفي فقط تعويض الضحية ماديًا، بل يجب إدماجه في محيطه الاجتماعي والاقتصادي، من خلال إعادة التأهيل المهني، والرعاية النفسية، والتكفّل بأسرته.

6.التوصيات العملية

وعليه، يمكن تلخيص جملة من التوصيات القابلة للتنفيذ في المدى القريب والمتوسط

إصدار قانون خاص بتعويض ضحايا الألغام المدنيين، يُنصفهم ويعترف بحقوقهم، ويُدرجهم ضمن آليات جبر الضرر.

إنشاء **هيئة** وطنية مستقلة لمتابعة **ملف الألغام،** تُشرف على التنسيق بين مختلف الأطراف، وتُصدر تقارير دورية للرأي العام.

تضمين السلامة من الألغام في المناهج الدراسية، خصوصًا في المناطق الجبلية، إلى جانب تدريب المدرّسين على إيصال هذه المعارف بطريقة مبسطة وفعّالة .

تكوين فرق محلية من الشباب والنساء للقيام بالتوعية المجتمعية، على أن تُدعَّم هذه الفرق لوجستيًا وماديًا.

تخصيص اعتمادات قارة في ميزانية الدولة لتمويل برامج الإزالة، التوعية، والرعاية، بدل الاعتماد على تمويل خارجي هشّ.

إحداث سجل وطني للضحايا يُعد بمثابة قاعدة بيانات مرجعية تُمكّن من تتبّع الحالات وتقييم مدى تطور الاستجابة الرسمية.

تُعد هذه التوصيات ثمرة تحليل واقعي وتجارب مقارنة أثبتت نجاعتها، وهي لا تتطلب سوى توافر الإرادة السياسية، وتجاوز منطق التسويف والمقاربات الأمنية الضيقة. ما لم يتم تحويل هذا الملف إلى أولوية وطنية، سيستمر نزيف الأرواح، وستظل كرامة المواطن في المناطق المهمشة مهددة، بلا تعويض ولا إنصاف.

المعركة ضد الألغام ليست تقنية أو عسكرية فقط، بل هي معركة من أجل العدالة والكرامة وحق كل مواطن تونسي في حياة آمنة.

الأساس المنطقي

تأتي هذه الورقة في غياب سياسة وطنية واضحة وشاملة للتعامل مع أزمة الألغام الأرضية المزروعة في جبال القصرين، والتي تمثل تهديدًا يوميًا لحياة المدنيين، لا سيما في المناطق المهمشة. ورغم التزامات تونس الدولية، وعلى رأسها اتفاقية أوتاوا، فإن الاستجابة الرسمية لا تزال مشتتة، غير شفافة، وتفتقر للإطار القانوني والمؤسسي اللازم. تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أبعاد الأزمة، وتحليل أسباب فشل المقاربة الحالية، واستعراض تجارب دولية ناجحة يمكن الاستفادة منها. كما تقدم مجموعة توصيات عملية قابلة للتنفيذ، ترتكز على حقوق الإنسان، العدالة الاجتماعية، والاستدامة. إنها دعوة للتحرك العاجل من أجل حماية الأرواح، وإنهاء التمييز الصامت الذي يطال سكان هذه المناطق المنكوبة.

ملاحظة: يُعبّر هذا الوثيق عن رأي مؤلّفه فقط، ولا يُمثّل بالضرورة مواقف مبادرة السياسات لشمال إفريقيا ولا منظمة البوصلة

المؤلِّف غفران حمداني ناشطة، نسوية تقاطعية، وثقافية، تهتم بقضايا الحرية والعدالة من منظور نقدي وتحرري. متحصلة على الإجازة الأساسية في تاريخ الفلسفة والفلسفة العامة. متخرجة من المعهد التحضيري للدراسات الأدبية والعلوم الإنسانية ومن المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، وتشتغل باحثة في فلسفة الحداثة والتنوير. وهي عضوة في الهيئة التنفيذية لنادي سينما تونس، ضمن الجامعة التونسية لنوادي السينما، حيث تساهم في برمجة وعروض الأنشطة السينمائية البديلة. كما تتولى مسؤولية المكتب الإعلامي لمنظمة العفو الدولية تونس.

شكر خاص يتقدّم الفريق بخالص الشكر لعربي السوسي وبيري دي مارشي على التوجيه والإرشاد الثمينين والثابتين اللذين قدّماه للمؤلف طوال عملية البحث وكتابة الورقة السياسية.

حول مبادرة السياسات لشمال إفريقيا هي منظمة غير حكومية مستقلة، غير ربحية، وغير حزبية، تسعى إلى تعزيز الحوكمة التشاركية في شمال إفريقيا من خلال التركيز على الشباب

حول منظمة البوصلة البوصلة هي منظمة تونسية غير حكومية ومستقلة، تأسست سنة 2012. تعمل على تعزيز الديمقراطية ودولة القانون والدفاع عنهما، كما تُعنى بحماية حقوق الإنسان، وترسيخ مبادئ الشفافية والعدالة الاجتماعية واحترام البيئة، مع التزامها بالاستقلالية التامة عن أي تأثير سياسي أو أيديولوجي أو ديني

للمزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع info@napipolicy.org contact@albawsala.com